مجلس الشؤون البلدية يقر خطة الميناء لتوسعة الرصيف الشمالي وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق

الجلسة العادية الثالثة لمجلس الميناء تعقد جلستها برئاسة نائب الرئيس وتصوت على ٢٣ بندا في جدول الأعمال

الميناء – مكتب المراسلين

عقد مجلس الشؤون البلدية في الميناء جلسته العادية الثالثة برئاسة نائب الرئيس السيد فراس عبد الكريم الطحان، وذلك في قاعة الاجتماعات في مبنى البلدية. وحضر الجلسة ١٩ عضوا من أصل ٢٣، وغاب عضوان بعذر مرضي. وقد صوت المجلس على ٢٣ بندا من جدول الأعمال، أبرزها الموافقة على توسعة الرصيف الشمالي وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق.

وقال نائب الرئيس في كلمته الافتتاحية إن المجلس «لا يريد أن يبني موقفا جديدا قبل أن يتأكد من أن الناس سيستخدمون الموقف القديم»، مشيرا إلى أن نسبة إشغال الموقف الحالي لم تتجاوز ٤٢ في المئة خلال الأشهر الستة الماضية. وأضاف أن المجلس سيعيد النظر في المشروع بعد سنة واحدة من تشغيل الرصيف الجديد.

وتنص الخطة المعتمدة على مد الرصيف الشمالي مسافة ٣٤٠ مترا إلى الشرق، وإضافة ثلاث بوابات جديدة للسفن الصغيرة، وتعميق المنطقة المحيطة بها إلى ٩ أمتار. وتبلغ كلفة المشروع التقديرية ٤٫٨ مليون دينار، على أن تمول من الفائض المالي للبلدية ومن قرض ميسر. وقال المهندس المشرف على المشروع إن الأعمال تستغرق ١٤ شهرا.

وفي المقابل، صوت المجلس بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٧ على تأجيل بند إنشاء الموقف متعدد الطوابق إلى العام المقبل. وطلب العضو المعترض السيد رامي خليل العطار دراسة بديل يقضي بتحويل جزء من الموقف القديم إلى حديقة عامة، مؤكدا أن «الناس لا تحتاج إلى مواقف أكثر، بل إلى مكان تتنفس فيه». وسيعرض البديل على لجنة التخطيط العمراني في جلسة ٥ كانون الأول.

كما وافق المجلس على تعديل تعرفة مواقف السيارات، بحيث ترتفع ساعة الوقوف في المنطقة المركزية من ١٫٥ إلى ٢ دينار، مع الإبقاء على الساعة الأولى مجانية. وتستثنى من الزيادة سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الكهربائية. وقدرت الإيرادات الإضافية المتوقعة من هذا البند بنحو ٣٢٠ ألف دينار سنويا.

وصوت المجلس بالإجماع على منح رخصة لمقهى جديد على الواجهة البحرية، وعلى تخصيص قطعة أرض في حي الصيادين لإقامة مركز للحرفيات. وأعلن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية السيد نادر الحلبي أن اللجنة ستعقد اجتماعا مفتوحا مع سكان الحي في ١٥ كانون الثاني لمناقشة آلية توزيع المحلات.

وفي ختام الجلسة، أعلن نائب الرئيس أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن تنفيذ قراراته، وأن أول جلسة من هذا النوع ستعقد في ٢٠ شباط. ودعا الأهالي إلى تقديم ملاحظاتهم على المشروع قبل ذلك التاريخ، مؤكدا أن «الرصيف ملك للجميع، ولا يجوز أن يبنى إلا بعد أن يسمع الجميع».

مجلس الشؤون البلدية يقر خطة لتوسعة الرصيف الشمالي للميناء

وقال نائب الرئيس في كلمته الافتتاحية إن المجلس «لا يريد أن يبني موقفا جديدا قبل أن يتأكد من أن الناس سيستخدمون الموقف القديم»، مشيرا إلى أن نسبة إشغال الموقف الحالي لم تتجاوز ٤٢ في المئة خلال الأشهر الستة الماضية. وأضاف أن المجلس سيعيد النظر في المشروع بعد سنة واحدة من تشغيل الرصيف الجديد.

وتنص الخطة المعتمدة على مد الرصيف الشمالي مسافة ٣٤٠ مترا إلى الشرق، وإضافة ثلاث بوابات جديدة للسفن الصغيرة، وتعميق المنطقة المحيطة بها إلى ٩ أمتار. وتبلغ كلفة المشروع التقديرية ٤٫٨ مليون دينار، على أن تمول من الفائض المالي للبلدية ومن قرض ميسر. وقال المهندس المشرف على المشروع إن الأعمال تستغرق ١٤ شهرا.

وفي المقابل، صوت المجلس بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٧ على تأجيل بند إنشاء الموقف متعدد الطوابق إلى العام المقبل. وطلب العضو المعترض السيد رامي خليل العطار دراسة بديل يقضي بتحويل جزء من الموقف القديم إلى حديقة عامة، مؤكدا أن «الناس لا تحتاج إلى مواقف أكثر، بل إلى مكان تتنفس فيه». وسيعرض البديل على لجنة التخطيط العمراني في جلسة ٥ كانون الأول.

كما وافق المجلس على تعديل تعرفة مواقف السيارات، بحيث ترتفع ساعة الوقوف في المنطقة المركزية من ١٫٥ إلى ٢ دينار، مع الإبقاء على الساعة الأولى مجانية. وتستثنى من الزيادة سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الكهربائية. وقدرت الإيرادات الإضافية المتوقعة من هذا البند بنحو ٣٢٠ ألف دينار سنويا.

وصوت المجلس بالإجماع على منح رخصة لمقهى جديد على الواجهة البحرية، وعلى تخصيص قطعة أرض في حي الصيادين لإقامة مركز للحرفيات. وأعلن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية السيد نادر الحلبي أن اللجنة ستعقد اجتماعا مفتوحا مع سكان الحي في ١٥ كانون الثاني لمناقشة آلية توزيع المحلات.

وفي ختام الجلسة، أعلن نائب الرئيس أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن تنفيذ قراراته، وأن أول جلسة من هذا النوع ستعقد في ٢٠ شباط. ودعا الأهالي إلى تقديم ملاحظاتهم على المشروع قبل ذلك التاريخ، مؤكدا أن «الرصيف ملك للجميع، ولا يجوز أن يبنى إلا بعد أن يسمع الجميع».

مجلس الشؤون البلدية يقر خطة لتوسعة الرصيف الشمالي للميناء وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق

الجلسة العادية الثالثة لمجلس الميناء تعقد جلستها برئاسة نائب الرئيس وتصوت على ٢٣ بندا في جدول الأعمال

الميناء – مكتب المراسلين

عقد مجلس الشؤون البلدية في الميناء جلسته العادية الثالثة برئاسة نائب الرئيس السيد فراس عبد الكريم الطحان، وذلك في قاعة الاجتماعات في مبنى البلدية. وحضر الجلسة ١٩ عضوا من أصل ٢٣، وغاب عضوان بعذر مرضي. وقد صوت المجلس على ٢٣ بندا من جدول الأعمال، أبرزها الموافقة على توسعة الرصيف الشمالي وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق.

وقال نائب الرئيس في كلمته الافتتاحية إن المجلس «لا يريد أن يبني موقفا جديدا قبل أن يتأكد من أن الناس سيستخدمون الموقف القديم»، مشيرا إلى أن نسبة إشغال الموقف الحالي لم تتجاوز ٤٢ في المئة خلال الأشهر الستة الماضية. وأضاف أن المجلس سيعيد النظر في المشروع بعد سنة واحدة من تشغيل الرصيف الجديد.

وتنص الخطة المعتمدة على مد الرصيف الشمالي مسافة ٣٤٠ مترا إلى الشرق، وإضافة ثلاث بوابات جديدة للسفن الصغيرة، وتعميق المنطقة المحيطة بها إلى ٩ أمتار. وتبلغ كلفة المشروع التقديرية ٤٫٨ مليون دينار، على أن تمول من الفائض المالي للبلدية ومن قرض ميسر. وقال المهندس المشرف على المشروع إن الأعمال تستغرق ١٤ شهرا.

وفي المقابل، صوت المجلس بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٧ على تأجيل بند إنشاء الموقف متعدد الطوابق إلى العام المقبل. وطلب العضو المعترض السيد رامي خليل العطار دراسة بديل يقضي بتحويل جزء من الموقف القديم إلى حديقة عامة، مؤكدا أن «الناس لا تحتاج إلى مواقف أكثر، بل إلى مكان تتنفس فيه». وسيعرض البديل على لجنة التخطيط العمراني في جلسة ٥ كانون الأول.

كما وافق المجلس على تعديل تعرفة مواقف السيارات، بحيث ترتفع ساعة الوقوف في المنطقة المركزية من ١٫٥ إلى ٢ دينار، مع الإبقاء على الساعة الأولى مجانية. وتستثنى من الزيادة سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الكهربائية. وقدرت الإيرادات الإضافية المتوقعة من هذا البند بنحو ٣٢٠ ألف دينار سنويا.

وصوت المجلس بالإجماع على منح رخصة لمقهى جديد على الواجهة البحرية، وعلى تخصيص قطعة أرض في حي الصيادين لإقامة مركز للحرفيات. وأعلن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية السيد نادر الحلبي أن اللجنة ستعقد اجتماعا مفتوحا مع سكان الحي في ١٥ كانون الثاني لمناقشة آلية توزيع المحلات.

وفي ختام الجلسة، أعلن نائب الرئيس أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن تنفيذ قراراته، وأن أول جلسة من هذا النوع ستعقد في ٢٠ شباط. ودعا الأهالي إلى تقديم ملاحظاتهم على المشروع قبل ذلك التاريخ، مؤكدا أن «الرصيف ملك للجميع، ولا يجوز أن يبنى إلا بعد أن يسمع الجميع».

مجلس الشؤون البلدية يقر خطة لتوسعة الرصيف الشمالي للميناء وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق

الجلسة العادية الثالثة لمجلس الميناء تعقد جلستها برئاسة نائب الرئيس وتصوت على ٢٣ بندا في جدول الأعمال

الميناء – مكتب المراسلين

عقد مجلس الشؤون البلدية في الميناء جلسته العادية الثالثة برئاسة نائب الرئيس السيد فراس عبد الكريم الطحان، وذلك في قاعة الاجتماعات في مبنى البلدية. وحضر الجلسة ١٩ عضوا من أصل ٢٣، وغاب عضوان بعذر مرضي. وقد صوت المجلس على ٢٣ بندا من جدول الأعمال، أبرزها الموافقة على توسعة الرصيف الشمالي وتأجيل إنشاء الموقف متعدد الطوابق.

وقال نائب الرئيس في كلمته الافتتاحية إن المجلس «لا يريد أن يبني موقفا جديدا قبل أن يتأكد من أن الناس سيستخدمون الموقف القديم»، مشيرا إلى أن نسبة إشغال الموقف الحالي لم تتجاوز ٤٢ في المئة خلال الأشهر الستة الماضية. وأضاف أن المجلس سيعيد النظر في المشروع بعد سنة واحدة من تشغيل الرصيف الجديد.

وتنص الخطة المعتمدة على مد الرصيف الشمالي مسافة ٣٤٠ مترا إلى الشرق، وإضافة ثلاث بوابات جديدة للسفن الصغيرة، وتعميق المنطقة المحيطة بها إلى ٩ أمتار. وتبلغ كلفة المشروع التقديرية ٤٫٨ مليون دينار، على أن تمول من الفائض المالي للبلدية ومن قرض ميسر. وقال المهندس المشرف على المشروع إن الأعمال تستغرق ١٤ شهرا.

وفي المقابل، صوت المجلس بأغلبية ١٢ صوتا مقابل ٧ على تأجيل بند إنشاء الموقف متعدد الطوابق إلى العام المقبل. وطلب العضو المعترض السيد رامي خليل العطار دراسة بديل يقضي بتحويل جزء من الموقف القديم إلى حديقة عامة، مؤكدا أن «الناس لا تحتاج إلى مواقف أكثر، بل إلى مكان تتنفس فيه». وسيعرض البديل على لجنة التخطيط العمراني في جلسة ٥ كانون الأول.

كما وافق المجلس على تعديل تعرفة مواقف السيارات، بحيث ترتفع ساعة الوقوف في المنطقة المركزية من ١٫٥ إلى ٢ دينار، مع الإبقاء على الساعة الأولى مجانية. وتستثنى من الزيادة سيارات ذوي الإعاقة والمركبات الكهربائية. وقدرت الإيرادات الإضافية المتوقعة من هذا البند بنحو ٣٢٠ ألف دينار سنويا.

وصوت المجلس بالإجماع على منح رخصة لمقهى جديد على الواجهة البحرية، وعلى تخصيص قطعة أرض في حي الصيادين لإقامة مركز للحرفيات. وأعلن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية السيد نادر الحلبي أن اللجنة ستعقد اجتماعا مفتوحا مع سكان الحي في ١٥ كانون الثاني لمناقشة آلية توزيع المحلات.

وفي ختام الجلسة، أعلن نائب الرئيس أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن تنفيذ قراراته، وأن أول جلسة من هذا النوع ستعقد في ٢٠ شباط. ودعا الأهالي إلى تقديم ملاحظاتهم على المشروع قبل ذلك التاريخ، مؤكدا أن «الرصيف ملك للجميع، ولا يجوز أن يبنى إلا بعد أن يسمع الجميع».